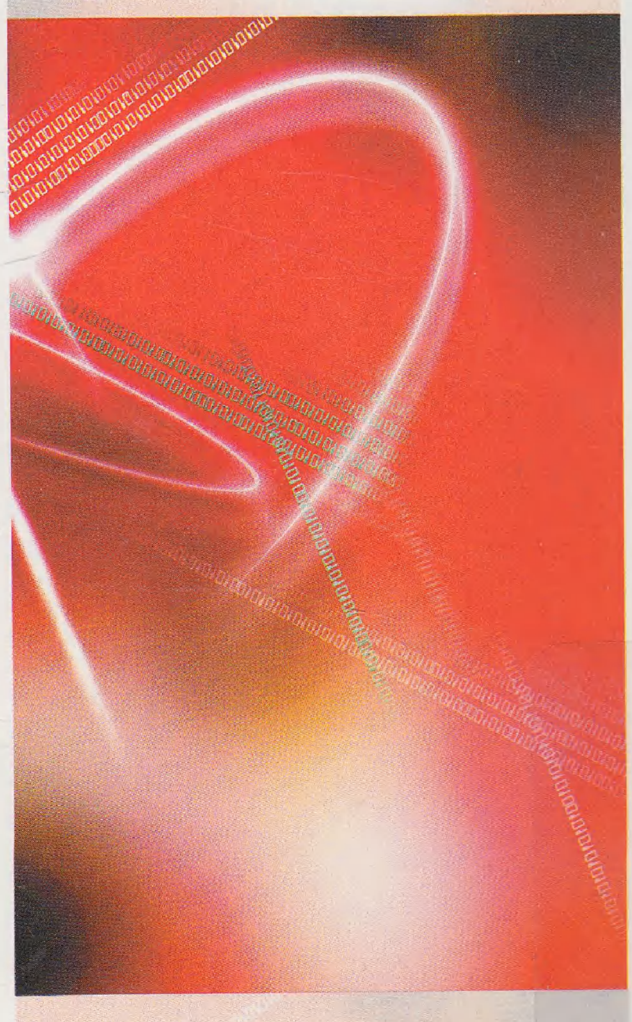
الثورة والتغيير الثقافي

إعداد
إيمان شادي

ICFS
المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة



www.icfsthinktank.org



مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة

سلسلة شهرية تركز على التحليل العلمي الموضوعي لمضمون وأبعاد أهم المصطلحات الشائعة ذات العلاقة بالقضايا المرتبطة بالتطورات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر أو القضايا الداخلية محل الجدل العام والتى يشوب مفاهيمها الكثير من الالتباس وذلك على قاعدة الأسس العلمية للمعرفة والتى تسهم فى التقييم الرشيد للمواقف.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية .

الثورة والتغيير الثقافي

إعداد
إيمان شادي

التعريف بالكاتب

إيمان شادي

- ماجستير علوم سياسية.

تقديم

إن في حياة الشعوب والأمم بعض المحطات التي تقف عندها لتتحول من حالة إلى حالة أخرى جديدة تحاول محو الماضي السياسي واستبداله بآخر جديد، سواء بالطرق السلمية أم عن طريق العنف المسلح، تلك المحطات هى باختصار ما نسميه الثورة.

ولذلك فإن هذا الإصدار يتناول مفهوم الثورة من جوانبها المختلفة السياسية والاجتماعية ودور التطور العلمي والتكنولوجي وشبكات التواصل الاجتماعي التي فاجئت الجميع في إشعال الثورات في دول الربيع العربي.

كما يتناول المراحل المختلفة للثورة بداية من التحرك من أجل تغيير الوضع القائم وإنتهاءً بترحيب الناس بها، كما يتناول التغير الثقافي وثورة ٢٥ يناير.

وقد قدمت الباحثة عرضاً شيقاً في موضوع هام من موضوعات الساعة ألا وهو الثورة.

أسرة التحرير
أغسطس ٢٠١٢

مقدمة

الثقافة هى العامل المميز، الذي تنظم به المجتمعات سلوكها الاجتماعي[١]، وهى الأنماط أو النماذج الاجتماعية للناس في مجال معين[٢]. ومحاورها المعرفة، والاتجاهات، والقيم والسلوك. ويحدث التغير الثقافي عندما ينال أي من هذه المحاور تغير بشكل أو بأخر.

التعريف بمفهوم الثورة

كغيرها من مفاهيم العلوم الاجتماعية، لا يوجد لها تعريف جامع مانع، والثورة لغة من الفعل يثور، أى ثار وهاج، وهو ما يعني اشتداد الغضب والاندفاع العنيف. أما إذا تم النظر إليها من الجانب السياسي، فقد أصبح مفهوم "الثورة" يحمل سمات اجتماعية تعبر عن "الحركة والنمو والتطور"[٣]. وتتدرج تعريفات المفهوم من أنه تغيير مفاجئ ووصولاً إلى جدلية شرعية الثورة ولكن ليس هذا مناط حديثنا، وهى أيضاً "حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لجموع أفراد الشعب وتهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم جذرياً وإقامة نظام سياسي جديد يعبر عن الإرادة الشعبية لجموع أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة"[٤]. وهى كذلك "عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له"، وهذا الوصف "تغيير سريع وجذري" دلالته توحي بتغيير كبير ليس صغير أو متوسط يحافظ على النظام أو يقوم بالتعديل على ما هو قائم بالفعل، وتبدأ الثورة بـ "الانفعال في عقول الأشخاص". هذا الانفعال قد يؤدي لتغير في القيم، ومسلمات المجتمع، أو في مؤسساته السياسية، أو هيكله الاجتماعي، أو في قياداته، أو في نشاطه الحكومي وسياساته[٥].

وتساعد ثورة تكنولوجيا المعلومات في تدعيم هذا التغير السريع والجذري للنظم السياسية، ولعل أبلغ أمثلة على ذلك استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الثورة التونسية والمصرية وغيرهما، وذلك عن طريق استخدام "تقنيات التكنولوجيا االحديثة في مجال تحقيق الثورات الشعبية بطرق، وأساليب أكثر انتشاراً وآمناً ودقة من الأساليب التقليدية للثورات الشعبية، فلا حاجة في ظل هذا التقنيات التكنولوجية الحديثة .... إلى طباعة المنشورات أو اللقاءات الاجتماعية المباشرة بين منظمي الثورات، أو تدبير الموارد المالية والإمكانيات المادية التي قد يتعذر تدبيرها.. وكذلك إعداد خطط التهرب من الملاحقات الأمنية وما تتطلبه من إمكانيات بشرية ومادية قد يتعذر تدبيرها من جانب الثوار من أفراد الشعب، وقد تحول دون تحقيق أهدافهم فضلاً عن المخاطر التي قد يتعرضون لها حال ممارسة تلك الأنشطة سراً وعلانية في ضوء تفوق الأجهزة الأمنية والرقابية بما تنفرد به من إمكانات مادية وفنية لأغراض المتابعة والملاحقة؛ حيث كانت هذه الإمكانيات متاحة فقط للأجهزة الأمنية والاستخباراتية دون عموم الشعب"(٦).

فقط ساعدت هذه التكنولوجيا على تخطي وتذليل الكثير من العقبات التي من الممكن أن تقف عائقاً في وجه الثورة وتحقيق أهدافها، وعلى الرغم من أهمية هذه التقنيات إلا أنها تعتبر سلاحاً ذو حدين، فبما تتيحه من سرعة ودقة في تحميل أو رفع معلومة من وإلى الشبكة الدولية، إلا إنها وفي الوقت ذاته لا تفرق بين ما هو صالح وفاسد مما يتم رفعه على الشبكة، وهو ما يتسبب في خلط الأوراق وضياع الحق ولبث المفاهيم والحقائق. وهو ما يشار إليه من أن هذه التكنولوجيا تساعد على "تفادي أية عوائق تقليدية كانت تحول دون الثورات السابقة، وكذلك بأقل قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية. ... ولكن ما يجب الحذر منه أن مثل تلك الآليات التكنولوجية رغم استخدامها لصالح الشعوب في ثوراتها ضد الأنظمة الديكتاتورية.. فإنه يمكن استخدامها أيضاً وبنفس الطريقة لإحداث اضطرابات وزعزعة أمن واستقرار الدول، التي قد تتعارض مصالحها أو تنشأ بينها حروب أو خلافات ..."(٧). "لذلك أصبح تأمين الفضاء الإلكتروني جزاءً من استراتيجيات

الأمن القومي للعديد من الدول... كما تبرز في هذا الإطار أهمية الموازنة بين اعتبارات الأمن، والحفاظ على حرية استخدام الفضاء الإلكتروني من ناحية، وما بين الاحتكار العالمي للتكنولوجيا والعمل على انتقالها في دول العالم من ناحية أخرى"[٨].

ولا يعني هذا أن الدور الرئيسي كان لهذه التكنولوجيا، وإنما كانت عاملاً مساعداً فقط، وفي أمثلة الثورات العربية منذ ٢٠١١، مثال على ذلك حيث سبق استخدام هذه الآليات العديد من الاحتجاجات والاضرابات، "التي مثلت الأرضية الممهدة لإندلاع هذه الثورة"[٩].

وتمر هذه الثورة بعدة مراحل؛ فبعد انهيار النظام القديم نتيجة لانهيار الثقة وتزايد مشاعر الإحباط، و"فقدان الأمل وتزايد الاحساس بمرارة الواقع الاجتماعي..."[١٠] وعدم الرضا عن النظام الحاكم –وأسباب أخرى كثيرة سيتم الإشارة إليها لاحقاً، أو بتشكل "حركة داخلية ترفض وضعاً سياسياً اجتماعياً قائماً، وتسعى إلى تغييره وإنشاء وضع جديد يحقق العدالة والحرية، ويخدم مصالح الأغلبية المطحونة التي خضعت للظلم والاستبداد من نظام قائم عبر سنوات طويلة"[١١]. تبدأ أولى مراحل الثورة "بالتحرك من أجل تغيير الوضع القائم" سواء بالتآمر وتكوين الخلايا السرية والتمرد وغيرها، ويزيد النظام من الاستعانة بقوات الأمن، مما يسفر عن نتائج عكس ما يرجوها النظام، فتبدأ القوات في التخلي عن النظام مع زيادة الغضب، و"يكون الإستيلاء على السلطة سهلاً"؛ ثم تأتي مرحلة تولي المعتدلين السلطة، ممن عارض النظام القديم ولكنهم في نفس الوقت مرتبطين به، وتكون نتيجة الاصلاحات المعتدلة غير الجذرية غير كافية لبعض الثوار المتشددين، وتأتي مرحلة تولي المتشددين السلطة وهنا تتم الإطاحة بكل رموز النظام القديم وبالمعتدلين كذلك، ويتم فرض طاعة النظام الجديد على الشعب بقيمه وقوانينه، حتى إذا ما خرج على هذا الخط الثوري أناس من الثوار أنفسهم يتم التخلص منهم، ثم تأتي المرحلة الأخيرة بتولي ديكتاتور يشبه تماماً الديكتاتور الذي تم التخلص منه، ليتخلص من المتطرفين، في الفترة التي يتوق الناس فيها للاستقرار

وتسيير عجلة الاقتصاد، فيرحب الناس بذلك؛ لذلك يجزم البعض أن الديمقراطية ما بعد الثورة "وهم الديمقراطية"[١٢].

التغير الثقافي

قد يكون هذا التغير موجهاً أو غير موجه. أما بالنسبة للتغير غير الموجه فقد يكون نتيجة لتغير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فالتحول من نمط إنتاجي إلى أخر أو تغير العلاقات الطبقية، يؤدي إلى تغير في القيم والاتجاهات والأفكار وبالتالي يؤدي لتغير في الثقافة. وفي حالة تغير النظام السياسي من سلطوي تسلطي إلى أخر ديموقراطي يحترم قيمة الحرية، يؤدي لتغير ثقافي. وكذلك تؤدي عمليات التعبئة الاجتماعية من تعليم وتحضر وإعلام إلى التغير الثقافي. إلى جانب عنصر هام هو استقبال دين جديد، فظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية أدى لتوجيه الولاء إلى الدولة وليس للقبيلة[١٣].

فيمكن أن يحدث التغير الثقافي بسبب تغير الأوضاع في المجتمع، هذا التغير قد يكون له عدة أشكال؛ إما بسبب حرب أو ثورة أو ..... أو من خلال العمل على تغيير النسق الثقافي من خلال تحديثه وتطويره وهو ما يتم من خلال جهود مكثفة ولفترات طويلة (وهو ما عمدت إليه دول مثل الاتحاد السوفيتي السابق، والصين الشعبية، وكوبا)، وهناك مؤسسات يتم من خلالها هذا التغير الثقافي الموجه، أهمها المدرسة، والحزب السياسي، وأدوات الاتصال الجماهيري، والجيش[١٤].

وإذا كانت الثورات أحد أدوات التغير الثقافي الغير موجه، فهى عادة ما تؤدي لتغير في القيم والمشاعر والمعتقدات لدى الأفراد[١٥]، والذي لابد وأن يتم بشكل وطريقة واعية، أى عن طريق مؤسسات معينة تدعم وتساند هذه القيم[١٦].

وعندما تسفر مثل هذه الأحداث الكبيرة، كالثورة أو الحرب عن تغير ثقافي، يكون بشكل أسرع من فترات الاستقرار النسبي "الأزمات"، (وهو ما يحدث غالباً)

"فالتغير يكون متوقعاً وسهلاً في فترات قيام الثورات والحركات السياسية والاجتماعية، وفي أوقات تكوين المجتمعات، حينما تتاح الفرصة للتعبيرات الحرة عن الاتجاهات الفردية. إذ يصحبه عادة تغير في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أثناء هذه الأزمات وبعدها"[١٧]، ويحدث التغير في أحد أو كل من مكونات الثقافة الأربعة، فمفهوم –الثقافة السياسية- يتكون من أربع مكونات: المعارف، القيم والعادات والتقاليد السائدة، الاتجاهات وأخيراً السلوكيات، ويحدث التغير الثقافي في حالة: "الاختراع، والانتشار، والاستعارة" وهو ما قد يحدث إما عن طريق إضافة أو جمع العناصر أو المكونات الثقافية القديمة والجديدة أو عن طريق فقد بعض العناصر الثقافية القديمة[١٨]، والمهم في حالة الاستعارة هو كيف تتم هذه الاستعارة.

كما تختلف درجة القابلية للتغير من ثقافة إلى أخرى ومن عنصر إلى أخر داخل نفس الثقافة؛ وقد يكون السبب في ذلك اتجاهات الأفراد أنفسهم وتباين درجة قبولهم للتغير، أو لما قد تلاقيه العناصر الجديدة من رفض وعدم توافق مع العناصر القائمة، أو لوجود مصلحة من عدم التغير، لفئة معينة (مثال زعماء القبائل وتصديهم لمحاولات الحكومة لإدماجهم في الوحدة السياسية للمجتمع)[١٩].

وكما سبقت الإشارة فإن الثورة تعد أهم عوامل التغير الثقافي - هذا إلى جانب عوامل أخرى "كالعوامل البيئية والسكانية... والحروب والتغيرات التكنولوجية وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية والفلسفية والفكرية ... الاتصال والاحتكاك الثقافي"[٢٠]، وكذلك للتعليم والعمل والإعلام دور كبير في التغير الثقافي[٢١] - والتي تؤدي لزيادة الوعي عند عموم الشعب أو ما يصطلح عليه برجل الشارع، فهذه الثورة التي تعبر عن رأيه، وما ينبثق عنها من نظم جديدة، وتبدل النظرة للحياة في ذاتها، هى مظاهر للتغير الثقافي.

واعتقد أن درجة أو معدل التغير الثقافي تزيد إذا كانت الثورة في الأنساق المعرفية أو الثقافية ذاتها، بمعنى "نسق الحكومة وهى تحوي بهذا المعنى التغير السريع والهائل في التنظيم السياسي للمجتمع"، أو إذا كانت من الشعب أي من القاع

"جماهيرية"، بينما يكون معدل التغير الثقافي أقل في حالة ما إذا كان القائم على الثورة قلة محكمة التنظيم، غالباً ما تكون حربية.

ويتم هذا التغير على مراحل، **أولها:** إدراك هذا العنصر أو الاتجاه الجديد، **ثانيها:** الاهتمام أو المصلحة وهو شرط قبل أن يكون مرحلة فإذا لم يكن هناك فائدة من هذا التغير، فلن يلق القبول المفترض، **ثالثها:** التقييم ويعني الموازنة والمقارنة بين الوضع الحالي والوضع بعد التغير، **رابعها:** التجريب ومحاولة الاستفادة من التغير، **خامسها:** مرحلة التبين أو التثبت والاقتناع بالفكرة وتقبلها على أنها جزء من منظومة الفرد الثقافية؛ ولا يوجد فصل تام بين هذه المراحل فقد تتداخل أو تتم بتسلسل مختلف(٢٢).

ثورة ٢٥ يناير والتغير الثقافي

فقد تأثرت هذه المكونات لدى مجتمع الثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١، والذي بدأ بالشباب(٢٣) وما لبث أن جذب إليه كافة أطراف المجتمع المصري، فقد أصبح مكون المعارف أقوى مما كان عليه من قبل خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات، وأكبر دليل على ذلك الدور الرئيسي لمواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك، التي استخدمها هذا الشباب المتحضر الذي تسبب في وسم هذه الثورة بالحضارية، فقد أتاحت وسائل الاتصال الحديث المعلومات بشكل أكبر وأسرع، مما أدى للتغير في مكون الثقافة الأول وهو المعارف، هذه الوفرة في المعلومات والبيانات سواء عن ممارسات النظام الفاسدة أو عن تجارب دول أخرى، أدى لوجود إرهاصات لتشكل وعي وإدراك لدى مجموعات معينة في المجتمع المصري وليس بأكمله، وهو ما أدى لتشكل قيم وعادات جديدة بل وقاموس لغوي جديد من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي أصبح لدينا تغير في المكون الثاني للثقافة السياسية وهو القيم، فـ "لم ينجح الثوار في إسقاط مبارك فقط، ولكن قبل ذلك نجحوا في إسقاط كل القيم السلبية: قيم الخوف والدعة والسكينة والسكوت

عن الظلم توخياً للسلامة، وكذلك قيم الاختلاف والفرقة والتنابذ بالألقاب والأيديولوجيات، وكذلك قيم تفكك الأسرة والمجتمع وقيم الفساد وعدم النظام وعدم المبادرة"[٢٤]، الذي بدوره أثر على اتجاهات هذه المجموعات تجاه النظام الحاكم، (تغير في المكون الثالث)، وبالتالي ونتيجة كسر حاجز الخوف من السلطة لما حدث في تونس في نفس الشهر، كان له بالغ الأثر على تغير سلوكيات هذه المجموعات[٢٥]، إرهاصات هذا التغير الثقافي تبلورت في القدرة على التجمع والحشد، وكذلك في بعض السلوكيات الإيجابية التي قام بها الثوار أثناء وبعد الثورة من تنظيف للمكان، وحماية المسيحيون للمسلمين أثناء الصلاة، وتواجد كبير لروح التسامح الذي إفتقد له المجتمع المصري منذ فترة طويلة، والذي تمثل في تواجد كبير لعدد من المجموعات والجماعات والتوجهات السياسية والدينية والتي كان من الصعب اجتماعها في مكان واحد ولأي سبب كان، هذه الروح التي سادت الميدان لفترة ثمانية عشر يوماً، استمرارها يضمن نجاح الثورة، ولكن بفقدها يضيع الهدف الذي قامت من أجله، وهو ما بدأ يحدث بالفعل. فهذه المطاللب الفئوية وإن كانت نتيجة ظلم واقع وبين إلا أنه ليس هذا هو الوقت المناسب لكي يتم المطالبة بتصحيح أوضاع يمكن تصحيحها فيما بعد، كما أن تأخيرها لفترة قصيرة لن يضر شيئاً، بل على العكس تماماً، فهنا يجب الإشارة إلى ضرورة وضع أولويات، وكيف أنه مع غياب قيادة منظمة وموحدة لهذه الثورة، أثر كثيراً، على مجريات الأمور، وهو ما سيجعل التغير الثقافي الأخذ في الصعود إلى سطح المجتمع المصري يأخذ من الوقت أكثر مما كان سيأخذه في حالة وجودها (أى هذه القيادة المنظمة الموحدة)، كما سيجعل عملية الإصلاح الاقتصادي[٢٦] والسياسي تأخذ وقتاً أطول مما كانت ستأخذه.

ولم "يقتصر دور الشبكات الاجتماعية على عمليات الحشد والتعبئة فحسب، وإنما تخطى ذلك ليصل إلى تطوير خطاب سياسي يتحدى ذلك الرسمي"[٢٧]، وتحولت هذه المعارف إلى مدركات لأوضاع المجتمع، وبدأت تتشكل قيم وعادات وتقاليد ولغة جديدة، وهو على العكس مما تحدث عنه الكثيرين حول انتشار القيم

السلبية في المجتمع في الفترة الأخيرة على وجه الخصوص، وبدأت تتبلور ثقافة سياسية جديدة، تتسم بخصائص مثل المشاركة الإيجابية، وهو ما تمثل في مؤشرات المشاركة في الإستفتاء على تعديل الدستور (٤١% نسبة المشاركة من إجمالي من لهم حق التصويت)، فلم يحدث وأن شهدت أي دولة في العالم هذه النسبة من المشاركة وهذا الإقبال، إلى جانب الأسلوب الحضاري، والمشاهد الراقية والتي لم تحدث من قبل في الاصطفاف في صفوف، حرصاً على الإبداء بالرأي، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة، وأهم ما يميز الثورة نفسها طابعها السلمي الذي لم نجده من قبل في أي ثورة حصلت في التاريخ، وقيم التسامح التي تمثلت في أخلاق الميدان، والصمود والحرص على تحقيق المطالب وإختفاء القيم السلبية وأهمها الخوف من النظام[٢٨].

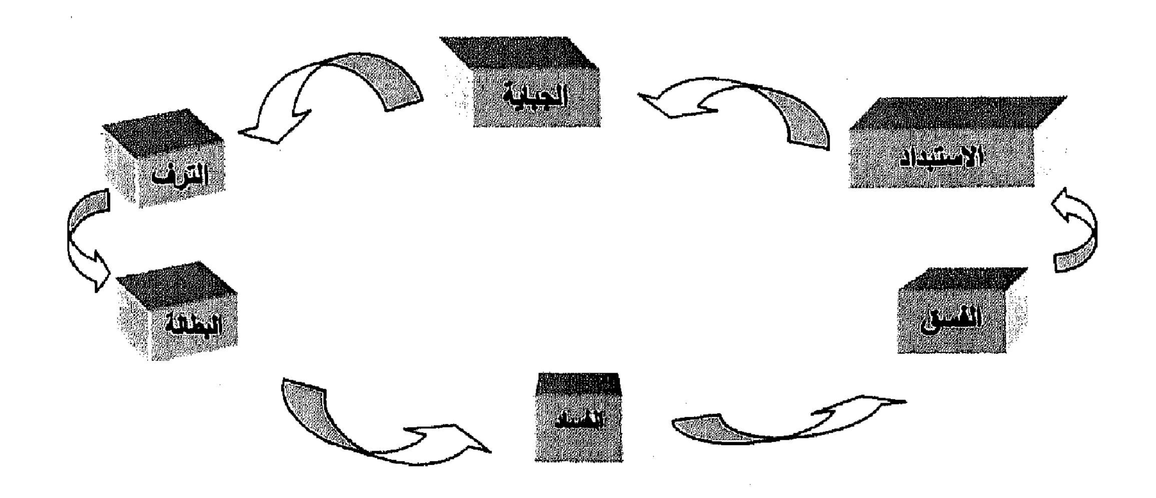
لم ينتج عن هذه الثورة تغير فقط في نظام القيم، وإنما بدأت بتغير في النظام السياسي، الذي تم عن طريق "الإطاحة برأس النظام"[٢٩]، والتي اعتقد أنها الخير الوحيد الذي يبدو ظاهره كباطنه حتى الآن، صحيح أن ثورة ٢٥ يناير قضت على الظلم والفساد المتمثل في السلطة السياسية، إلا أن قيم هذا الفساد مازالت موجودة لدى أفراد في المجتمع (ليس مجموعه)، وبما أنها منظومة قيم فلابد أن يأخذ تغييرها ردحاً وقسطاً كافياً من الزمن، وهذا التغيير لا يمكن أن يتم دون وجود مجموعة من المؤسسات التي تساند وتدعم القيم الإيجابية. وإلى جانب هذه المؤسسات، التي ستعمل على تدعيم القيم الإيجابية، يجب أن يكون هناك "تمتين ودعم وتوسيع قاعدة منظومة قيم الثورة بين "أهالينا" لتغيير ثقافة المجتمع نحو نموذج الثورة في مقابل وتضاد مع نموذج "النظام": أي نحو النموذج الإنساني التعارفي الحواري العمراني في مقابل النموذج الفرعوني الطاغي الإقصائي المادي اللاإنساني، وهو النموذج الذي تنتظم وفق قيمه العملية الصراعية السياسية "العلوية"[٣٠].

فقد دفع لإندلاع هذه الثورة عدة أسباب، يمكن اختصار ثلاثة منها فيما أطلق عليه الأستاذ الدكتور سيف الدين عبدالفتاح "خصائص النموذج الفرعوني" التي تتلخص في الاستبداد والفساد الإداري والترف المالي، فقد أصاب الفساد كل أجهزة

الدولة وتفشى في كل أعضائها، حتى أن علاجه لم يعد لينجع إلا بالبتر؛ إلى جانب تدهور حالة حقوق الإنسان في مصر(٣١)، كما كان الفقر سبباً، فأغلب ما كان متوقعاً أن يحدث في الفترة القادمة في مصر أن تكون هناك ثورة ولكن ليست ثورة حضارية، وإنما ثورة جياع، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار، وثبات الدخول، وكان انتشار البطالة سبباً من أسباب قيام هذه الثورة، فلم تعد البطالة قاصرة على الشباب غير المتعلم أو مِنْ مَن لم يكمل تعليمه منهم، وإنما الكثير من هؤلاء من الشباب المتعلم تعليم جامعي وأكثر، مثل الفساد الإداري والترف المالي الذي نتج عن زواج المال بالسلطة، وفيه يقول ابن خلدون "إن تجارة السلطان مضرة للرعايا مفسدة للجباية"؛ والاستبداد والتسلط والتهميش ليس فقط لمناطق بعينها كما كان معتاد وإنما تهميش لدور الأحزاب الأخرى حتى أصبح لدينا نظام أشبه بنظام الحزب الواحد، وتهميش الشباب ودورهم كذلك، فقلما نجد مسئول في سن الشباب، وتفتقد أجهزة الدور للصف الثاني والثالث، وإن كان بعض الأجهزة بها ذلك نظراً لطبيعة عملها الهيراركي، إلى جانب "النهب المنظم"(٣٢).

كما وصل تزوير إرادة الشعب إلى حد لم يكن يتخيله أحد، بداية من موافقة سيد قراره ومروراً بمحليات ٢٠٠٨ وغيرها الكثير ووصولاً إلى انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠، وأخيراً وليس أخراً فقد قامت هذه الثورة انتصاراً للكرامة العربية والمصرية التي وجد الشعب أن قد أصابها الخنوع والخضوع والركن إلى جانب ليس من المفترض أن يكون كذلك(٣٣).

وهو ما يمكن أن نختصره في منظومة أسباب الفساد التي وضعها ابن خلدون كما في الشكل التالي:



لم تتضامن هذه الشعوب مع الثورة المصرية فقط لوجود هذه الأسباب أو بعضها على أقل تقدير -ليس فقط في مصر ولكن أيضاً- في أغلب هذه الدول إن لم يكن جميعها، ولكن أيضاً لما تحظى به مصر من مكانة في المنطقة، فهي قلب الأمة النابض وحجر زاويتها.

كما يذهب أغلب الظن إلى أن ثقافة الخوف التي عمدت تلك الأنظمة على نشرها وتكريسها لخدمة مصالحها قد تم كسرها، كما تم كسر وتحطيم النظرة والأفكار القداسية لدى المواطن بشأن مؤسسات الدولة وشخصياتها(٣٤). فبالنسبة للحالة المصرية أرجعها البعض لجذور رفض للنظام وما قام به على إثر انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١، الثورة المضادة لثورة يوليو ١٩٥٢، التي دعت للانفتاح، فبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ شهد النظام السياسي المصري تحولات في الثقافة السياسية، ففي العهد النصري ساد النموذج التسلطي للثقافة السياسية، "والذي حمل عبء التطور الاجتماعي والسياسي لمصر حتى نهاية الستينيات تقريباً من خلال نموذج للتحديث السلطوي أخذ إلهامه من الحداثة الأوروبية وإن في صورتها الإشتراكية" واتسمت كذلك هذه الفترة بالعجز والقصور البنيوي والمؤسسي، "الممارسة الديمقراطية لا

تتحقق في الواقع العملي إلا بتوافر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية..."، وتحول النظام لجماهيرية تقوم على التعبئة لا المشاركة، نتيجة وجود شخصية كاريزمية "حريصة على تعبئة هذها التأييد وترجمته مؤسسياً"، أما النموذج الثاني فقد تمثل في "الثقافة السياسية التلفيقية الذي نهض منذ نهاية السبعينيات وحتى الآن على المراوحة بين ثنائيات عديدة متقابلة لم يحسم الاشتباك بينها قط"، مما أدى لانتقال النظام للتعددية المقيدة، وإحباطاً لأية آمال لتداول السلطة أو تحول هذه التعددية المقيدة إلى تعددية حقيقة، مرت هذه الفترة دون أن تتمكن من "أن تتجاوز نفسها، أو أن تتنازل عن احتكارها للسلطة في مركز واحد"[٣٥]، ولكن ما دعى الشعب للصمت في هذه الفترة المكاسب التي حققها النظام، بعد ذلك – انتصار العبور ورجوع الأراضي المحتلة -، ومع ذلك قامت انتفاضة في عام ١٩٧٧، أطلق عليها الرئيس الراحل السادات "انتفاضة الحرامية"، ليقلل من شأنها ولكنها في الواقع كانت رفضاً للسياسة المتبعة آنذاك، وكذلك ما كان يحدث من قمع للانتفاضات في الأمة ودرجة العنف المتبع، كل هذه العوامل تضافرت - كما يشير المفكر منير شفيق- "فيها التحولات الإقليمية والدولية لإضعاف أكبر للنظام المتآكل بسبب الفساد والقمع"، فكما سبقت الإشارة للأسباب الدافعة للثورة مثل تزوير الانتخابات وتهميش المعارضة لأكبر درجة ممكنة - لدرجة تصل للإقصاء[٣٦]، إلى جانب تسريبات ويكيليكس التي كشفت النقاب عن التعامل الأمريكي مع مصر "بحالة الإهتراء الكامل"، إلى جانب "الإشادات الصهيونية المتكررة بالنظام"، كل هذا استفز كرامة المصريين، وكذلك "الفتنة الطائفية في مصر التي ما عرفتها قبل ذلك التاريخ، وتوجيه النظام أصابع الاتهام إلى الخارج مستخفاً بعقول المواطنين"، فقد جاءت هذه الثورة في هذا الوقت نتيجة عملية تراكمية، "غذتها الذاكرة الشعبية" وصلت "إلى نقطة الانفجار"، خاصة بعدما "انكسر حاجز الخوف من قمع السلطة" بعد الثورة في تونس[٣٧].

خـاتـمة

من الصعب الحكم على ما يمكن أن تفضي إليه الثورة المصرية[٣٨]، وهو ما يُوجد بعض التحديات لها، بما يحدد مستقبل الثقافة السياسية في مصر، فكثرة وتنوع المشاركين في الثورة يعتبر نقطة قوة ونقطة ضعف في الوقت ذاته، فهذا التباين في ظل غياب التنظيم فيما بين هذه المجموعات، سيؤدي لنوع من التناقض والخلاف، وغياب القدرة على العمل المشترك؛ وهذا الغياب – للقيادات التنظيمية للثورة - يجعل من الصعب على المجلس العسكري وبعد إنتهاء فترة الحكم الانتقالي على الحكومة التفاوض، لتعدد الأطراف والقوى التي يتم التفاوض معها؛ فلا وجود لقيادة موحدة. كما تحتاج القيم التي أعادت صحوتها الثورة المصرية "إلى وقت حتى تنمو وتتجذر في وجدان المصريين"، كل هذا يعني أن "الثورة قد بدأت في تطوير إرهاصات ثقافة سياسية ملائمة للديمقراطية، كما قدمت مطالب تسهم في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي في مصر مثل صياغة دستور ديمقراطي، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، وحماية الحريات وحقوق الإنسان المختلفة إلا أن ذلك مرهون بحماية مكاسبها، والاتفاق بين القوى والأطراف السياسية على عدم التعجل في خطف الثورة لتحقيق مصالح خاصة"[٣٩].

قائمة المراجع

(١) Herbert H. Werlin and Harry Eckstein, " Political Culture and Political Change",
The American Political Science Review, Vol. 84, No. 1 (Mar., 1990), pp. 249-259,
American Political Science Association,
http://www.jstor.org/stable/1963642 P 803

(٢) Richard A. Spears, "NTC's American Englhish Learner's dictionary the Esiential vocabulary of American language and culture", NTC Publishing Group, Lincolnwood, (Chicago), USA, 1998. p 218

(٣) رجب بو دبوس، "محاضرات في علم الثورة"، (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ط١، ٢٠٠٦. ص ٢٨

(٤) وصال العزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير"، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط)، عدد ١٣٩، صيف ٢٠١١. ص ٣٤- ٣٥

(٥) Foran, John, "Taking Power: on the origins of Third World revolution", New York: Cambridge University Press, 2005.P 6

- فقد تؤدي الثورة إلى هذا التغير، "بيد أنه ليس بالضرورة أن تفضي كل الثورات إلى تغير ملموس في عمق البنية الحاكمة للوعي والثقافة السياسية السائدة. فأحياناً كثيرة، تتحول الثورات من فعل سياسي واع إلى مجرد عملية إحلالية تقوم بإعادة إنتاج ما كان سائداً من قبل، ولكن في أنماط وأشكال جديدة" للمزيد: خليل العناني، "خلخلة قيمية: تفكيك بدون مأسسة على المستوى الثقافي-

الاجتماعي، (الأهرام: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، مجلد ٤٧، إبريل ٢٠١٢). ص-ص ٧٠-٧٣

(٦) محمود الرشيدي، "الإنترنت وFacebook ثورة ٢٥ يناير نموذجا"، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية)، ط١، ٢٠١٢. ص ٤٢

(٧) المرجع السابق، ص.ص ٤٢-٤٨

(٨) عادل عبدالصادق، "القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني"، (الأهرام: مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٨، مجلد ٤٧، إبريل ٢٠١٢). ص-ص ٢٨-٣٥

(٩) أحمد طاهر، أحمد السعودي، "مصر فوق الجميع: الثورات الشعبية الطريق الثالث للتغيير: التجربة المصرية نموذجا"، (القاهرة: الربيع للمطبوعات التجارية، ط١، ٢٠١١. ص ٤٩

(١٠) مصطفى عبدالعزيز مرسي، "ثورتا مصر وتونس وتداعيتهما المحتملة عربيا وإقليميا"، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١). ص ص ١٦-٢١

(١١) مصطفى علوي، "كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، المجلد ٤٦)، إبريل، ٢٠١١. ص ٣٦

(١٢) إيمان أحمد رجب (تحرير)، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، (الأهرام: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١). ص.ص ٦-١٣

(١٣) كمال المنوفي، "نظريات النظم السياسية"، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥. ص ص ١٩٧- ٢٠١

(١٤) المرجع السابق. ص ص ٢٠٣- ٢٠٨

(١٥) المرجع السابق. ص ص ٢٠١-٢٠٨

- **التغير الثقافي:** يتحقق عن طريق "عدد من المؤسسات أهمها المدرسة... التي يمكن أن تسهم من خلال التثقيف السياسي والنظام المدرسي ... تدريس مقررات تزخر بالعناصر الثقافية الجديدة التي يدعو لها النظام... والحزب السياسي الذي يعتبر من أهم ميكانيزمات التحديث الثقافي.... عن طريق برامج التثقيف السياسي أن يبث قيماً جديدة في نفوس الأفراد وأن يكسبهم مزيداً من المعارف السياسية. كذلك يمكنه أن يعبئ الجماهير... دور الحزب في مضمار التغيير الثقافي رهن بعوامل عديدة أبرزها الأيديولوجية والتنظيم الحزبي والقيادة الكارزمية...أدوات الاتصال الجماهيري والتي تلعب دوراً هاماً في تعديل قيم وتصورات واتجاهات الأفراد... الجيش: دور الجيش في تعميق الشعور بالإنتماء الوطني لدى المجندين الذين ينحدرون من مجموعات متباينة أثنياً ولغويا ودينياً..."

للمزيد حول دور الجيش في مرحلة الثورات انظر: بشير عبدالفتاح، "الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية"، (الأهرام: ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١). ص ص ٧-١٠

(١٦) رجب بو دوبوس، مرجع سابق. ص ص ٣٥-٣٨

(١٧) عبدالله محمود بو جلال، "دور وسائل الاتصال الجماهيري في التغير الثقافي"، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير)، ١٩٧٨. ص٢٤-٢٥

(١٨) المرجع السابق. ص ص ١٤-١٦

(١٩) المرجع السابق. ص ص ٢٢-٢٤

(٢٠) للمزيد انظر: المرجع السابق. ص ص ٢٦-٣٠ ، زياد حافظ "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)، إبريل ٢٠١١. ص ٧٤

(٢١) إحسان سعيد، "المرأة البدوية بين الثبات والتغير الثقافي"، المؤتمر السنوي الثاني عشر: الشخصية المصرية في عالم متغير ٢٣-٢٥ مايو ٢٠١٠،

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: أوراق مؤتمر تحت الطبع. ص ص ١٥-١٦

- أحمد عبدالموجود الشناوي، "الشخصية البدوية المتغيرة دراسة أنثروبولوجية لبدو سيناء"، المؤتمر السنوي الثاني عشر: الشخصية المصرية في عالم متغير ٢٣-٢٥ مايو ٢٠١٠، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: أوراق مؤتمر تحت الطبع. ص ١٢

(٢٢) عبدالله محمود بو جلال، مرجع سابق. ص ص ٣٦-٣٧

(٢٣) يشير د. صفار، إلى أن المجموعات الشبابية هى العنصر الأول الذي أسهم في تفجير الثورة، وتحديد ملامح النظام الانتقالي... ليس من خلال المفهوم التقليدي للتنظيم الهيراركي، وإنما استخدم مفهوم اليزوم، "وهو عبارة عن ساق تنمو تحت الأرض وتختلف عن الجذور والسياقان العادية، إذ تخرج منها الجذور والأفرع تحت الأرض وتتخذ أشكالاً شديدة التنوع"، وهو ما عول عليه في قدرة التواصل الهائلة "من خلال الامتداد الشبكي، بما لا يجعل للشكل الريزومي مركزاً يمكن شل فاعليته أو كوادر يمكن استئصالها". للمزيد انظر: محمد صفار، "إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر"، (الأهرام: مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١). ص ص ١٨- ٢٧

(٢٤) نادية محمود مصطفى، "الثورة المصرية: نموذجا حضاريا فهل تؤسس المرحلة الانتقالية لتغيير حضاري؟"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، سلسلة الوعي الحضاري (١)، ط١)، ٢٠١١. ص ٢٣

(٢٥) محمد أحمد العدوي، "تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية"، (الأهرام: مجلة الديمقراطية، عدد ٤٢، إبريل ٢٠١١). ص ٨٨

(٢٦) تأخذنا هذه النقطة إلى جدل كبير حول أيهما يسبق الأخر، الإصلاح السياسي أم الاقتصادي، وعلى الرغم من أن كلاهما يؤدي إلى الأخر، وهناك من التجارب الدولية ما يؤكد على نجاح كل منهما، إلا أنني اتفق مع الرأى القائل بأن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يسبق الاصلاح السياسي، وأؤيد في ذلك

رأي ولي نصر، الذي يتحيز إلى أن الإصلاح السياسي بداية من رعاية حقوق الإنسان والحريات الاجتماعية والديمقراطية، كلها تمر عبر نمو الأعمال والتجارة والتطور الاقتصادي. ويرى كذلك أن التطور الاقتصادي هو الطريق الوحيد أو المعركة الفاصلة للقضاء على التطرف الديني نهائياً، والتحول نحو التحرير الاجتماعي. وهو ما سيتبعه كذلك التحرير السياسي، حيث يرى أن الاندماج في السوق العالمي يفرض مجموعة من القواعد على الدول الالتزام بها. وإذا ما أخذت دولة على عاتقها الوقوف على هذا الطريق، فإن رجوعها منه موضوع صعب للغاية. وتصبح بذلك أكثر تقبلاً للتغيير في مجالات آخرى بعد قبولها التغيير في المجال الاقتصادي. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: ولي نصر، هاني تابري (مترجم)، "صعود قوى الثروة: نهضة الطبقة الوسطى الجديدة في العالم الإسلامي وانعكاساتها على عالمنا"، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١١.

(٢٧) بشير عبدالفتاح، "الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية"، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١). ص ٣٥

(٢٨) محمد أحمد العدوي، مرجع سابق. ص ص ٨٧-٩٤

(٢٩) محمد فرج، "الثورة وتغيير منظومة القيم"، (الأهرام: مجلة الديمقراطية، عدد ٤٢، إبريل ٢٠١١). ص ٨٠

(٣٠) نادية محمود مصطفى، مرجع سابق. ص ٢٤

(٣١) كمال جندوبي (رئيس مجلس الإدارة)، "جذور الثورة: حقوق الإنسان في العالم العربي"، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان في الوطن العربي، ٢٠١٠. ص ص ١٤٣-١٦٨

(٣٢) وحيد عبدالمجيد، "نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر"، (الأهرام: مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١). ص.ص ٦٢-٦٥

وقد دار حديث د. وحيد في أسباب الثورة، حول الأزمة الهيكيلة في النظام، والتي تتمثل أسبابها في هشاشة قاعدة النظام وزواج التوريث والمال، والنهب المنظم الذي ارتبط بتشكيل حكومة نظيف،... للمزيد انظر المرجع السابق.

(٣٣) "مثقفون سعوديون وعرب يصدرون بياناً تضامنياً مع الشعب المصري"، ٨ فبراير ٢٠١١.

http://elbashayeronline.com/news-128113.html

(٣٤) خليل العناني، مرجع سابق. ص ٧٢

(٣٥) صلاح سالم، "أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية"، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١). ص.ص ٥٦-٥٩

(٣٦) "المركز العربي يبحث أسباب الثورة المصرية وسيناريوهات التحول الديمقراطي"، ٢٧ فبراير ٢٠١١.

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=f0c8e1eb-3c4c-48ec-b0e3-fa1951689963&resourceId=dd833d4b-38e6-4508-8c65-402290decdb3

(٣٧) زياد حافظ، مرجع سابق. ص ص ٦٨-٧٢

(٣٨) خليل العناني، "الثورة المصرية.. التداعيات الإقليمية والدولية"، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١). ص ٧٩

(٣٩) محمد أحمد العدوي، مرجع سابق. ص ص ٩٣-٩٤

العدد ٩٢ - السنة الثامنة
أغسطس ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org